

مضادات الالتهابات تساعد في وقف تطور الإيدز

ويؤدى هذا في نهاية الأمر إلى إضعاف الجهاز المناعي وإصابة الإنسان بالإيدز. ونجح العلماء في ظروف المختبر في خرق هذه الحلقة عن طريق إيقاف نشاط الإنزيم بمساعدة الأدوية المضادة للالتهابات الموجودة منذ وقت طويل. وبعد التجارب في المختبر يخطط العلماء لإجراء تجارب على المصابين بالإيدز للتأكد من أن هذا النوع من الأدوية قد يوقف تطور المرض.



■ واشنطن/ متابعات:
نجح علماء أمريكيون في كشف آلية فيروس نقص المناعة الذي يدمر جهاز المناعة لدى الإنسان واستطاعوا قمع نشاط الفيروس باستخدام الأدوية المضادة للالتهابات. بعد إصابة الإنسان بفيروس نقص المناعة يتسلل الفيروس إلى خلايا (تي) التي تحاول في البداية مكافحة الفيروس. وتتجسس خلايا (تي) في منع تكاثره، غير أن أجزاء من جينوم الفيروس تبقى في الخلايا، ويرد عليها البروتين IFI16 الذي ينشط إنزيم يطلق بدوره عملية الالتهاب وانتشار الخلايا. وتتكرر هذه العملية في جسم الإنسان باستمرار، ما يجذب خلايا (تي) السليمة إلى منطقة الإصابة فتصاب بالفيروس وتنتحر.

وتفيد الإحصائيات بأن عدد المصابين بالإيدز في العالم يتجاوز حالياً 35 مليون شخص. ويبلغ عددهم في روسيا 780 ألف شخص. واليوم من الممكن العيش بعد الإصابة بهذا المرض سنوات طويلة بشرط اكتشافه المبكر ومراقبته.



السكان والتنمية

إشراف/ بشير الحزمي

إعلاميون يتحدثون لـ 14 أكتوبر عن زواج الصغيرات ودور الإعلام في مواجهته:

صدور قانون يحدد السن الآمنة للزواج كفيلاً بحل مشكلة الزواج والحمل المبكر

الثقافة الاجتماعية السائدة فرضت قيوداً على المرأة وجعلتها ترضع للواقع الاجتماعي

أكد عدد من الإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام أهمية العمل المشترك لتصحيح المفاهيم والمعتقدات الخاطئة السائدة في المجتمع حول زواج الصغيرات.. وقالوا في استطلاع أجرته معهم صحيفة 14 أكتوبر أن هذه الظاهرة باتت تهدد حياة كثير من الفتيات اليمنيات وأن صدور قانون يحدد السن الآمنة للزواج كفيلاً بحل مشكلة الزواج والحمل المبكر في مجتمعنا اليمني.

واعتبروا أن تفشي زواج الصغيرات في اليمن يرجع بالدرجة الأساسية إلى العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة والحالة الاقتصادية للأسر الفقيرة وهو ما يتطلب تكثيف جهود الإعلام لنشر وتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر وأضرار هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي على حياة الفتاة والأسرة والمجتمع.. وإلى التفاصيل:

استطلاع / بشير الحزمي

في بيان رسمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان :

تحقيق التنمية البشرية لا يمكن أن يتم دون بيئة صحية آمنة لجميع الرجال والنساء

صنعاء/ بشير ...

أكد صندوق الأمم المتحدة للسكان أن اليمن تمر بلحظة حرجة في تطورها وانتقالها السياسي، وأن تطورات التنمية في هذا البلد تتوقف إلى حد كبير على النهوض بمختلف أبعاد حقوق الإنسان، وأن قضايا النوع الاجتماعي والسكان والتنمية والصحة الإنجابية ليست قضايا حقوق الإنسان فحسب بل تحدد التنمية المستدامة المستقبلية للبلاد.

وذكر الصندوق أن المجتمع الدولي ومع اقتراب عام 2015 سيعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى جانب مجموعة واسعة من الشركاء لتشكيل إطار الأهداف الإنمائية للألفية ما بعد عام 2015.

وأوضح الصندوق في بيان رسمي أنه لا يمكن تحقيق التنمية البشرية دون بيئة صحية آمنة لجميع النساء والفتيات والفتيان والرجال.

وقال الصندوق في بيان مشترك مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ووزارة حقوق الإنسان والسفارة الهولندية بصنعاء في ختام فعاليات حملة الـ 16 يوماً مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي 2013م، والذي قدما في اليمن نحو مؤتمر السكان والتنمية عام 2014م أن قضايا العنف القائم على نوع الجنس والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية هي مسائل تتعلق بحقوق الإنسان.

وأضاف الصندوق في بيانه، ونحن نكافح من أجل القضاء على الفقر المدقع والجوع يجب علينا تعزيز الإمكانات البشرية في كل فرد، فمن الواضح أننا لا يمكن أن نكون بلدا مزدهرا إلا إذا قضينا على العنف ضد النساء.

ونفت الصندوق وشركاؤه إلى أن اليمن لديها أعلى معدل وفيات أمهات في المنطقة حيث توجد 365 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية، وفي الوقت نفسه، فإن معدل الخصوبة في اليمن هو 6.2 مع وجود حاجة غير مليئة عالية من وسائل تنظيم الأسرة، وسكان اليمن يتضاعفون كل 25 عاماً بينما المتوسط العالمي هو كل 75 عاماً، وحوالي 33 من بين كل 100 امرأة يمتهن في فترة الحمل وأعمارهن أقل من 20 سنة. وفي المناطق الساحلية 95٪ من الفتيات يخضعن لتشويه الأعضاء التناسلية، ويعتقد أن ما يقرب من 14٪ من الأطفال في اليمن الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة يتزوجون، علاوة على ذلك، وقد صنفت اليمن في أدنى العدلات خلال السنوات السبع الماضية على التوالي في مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي.

وأكد بيان الصندوق أن الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تمثل أهداف حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، لن تتحقق ما لم يتم تخصيص المزيد من الاهتمام والموارد لتأمين المرأة والمساواة بين الجنسين، ووضع حد للعنف ضد النساء والفتيات.

وأشار البيان إلى أن المؤتمر الدولي بشأن السكان والتنمية في القاهرة عام 1994 كان علامة فارقة في تاريخ السكان والتنمية، وكذلك في تاريخ حقوق المرأة، حيث اتفق المندوبون في المؤتمر على أن المساواة وتمكين المرأة أولوية عالمية، وقد تعامل المؤتمر مع هذا الموضوع ليس فقط من منظور حقوق الإنسان العالمية ولكن أيضاً باعتبارها خطوة أساسية نحو القضاء على الفقر وتحقيق الاستقرار في النمو السكاني.

وذكر البيان أن عام 2014 سيوافق الذكرى السنوية الـ 20 لهذا الإنجاز المهم، واليمن خلال هذا الوقت وكدولة عضوة في الأمم المتحدة نشطت في تنفيذ خطة عمل المؤتمر.

ونوه الصندوق في بيانه بأنه وبنا على استعراض عشرين عاماً من التقدم على الصعيد العالمي أجريت دراسة استقصائية عالمية في عام 2012، في اليمن تم إدارة المسح من قبل المجلس الوطني للسكان وعرضت النتائج في مؤتمر السكان الإقليمي في القاهرة في بداية عام 2013، وكجزء من عملية الاستعراض العالمية شاركت وزيرة حقوق الإنسان اليمنية في مؤتمر في لاهاي في عام 2013 وقامت بربط مؤتمر السكان ومراجعتنا بقضايا تتعلق بحقوق الإنسان - وهذا المؤتمر ترعاه حكومة هولندا.

وأكدت أن هذه الأحداث تعتبر خطوة مهمة في استعراض وتقييم بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة والإنصاف والسكان والتنمية بما في ذلك في مجالات رئيسية مثل النوع الاجتماعي والتمكين والحقوق الجنسية والإنجابية.

بذلك يبيحون قتل البراءة باسم الدين . وأضاف الوريث بالقول: نحن في اليمن بحاجة إلى أن تساعد الكيبرات على الزواج لأن الكيبرة قدرات على تحمل تبعات الزواج من كافة النواحي بينما الصغيرة لا تستطيع حتى تحمل ليس هستان الزفاف وموقعها ما يزال في المدرسة والحديقة واللعب والتمتع بالحياة ومن الحرام أن تحرم من كل ذلك تحت أي ذريعة، كما أن مسؤوليتنا الأخلاقية وما يسببه الزواج المبكر من أضرار جسيمة وكبيرة وأثار سلبية على البنت نفسها وعلى المجتمع بشكل عام يحتمان علينا أن ندعو إلى وقفه فوراً وإصدار قوانين وتشريعات لتحديد سن الزواج للبنت والولد على حد سواء ونعيد للطفولة إبتسامتها وبريق عينيه وحريتها التي سلبت منها بحجج واهية.

تصحيح مفاهيم ومعتقدات

وأكد أهمية العمل على تصحيح المفاهيم والمعتقدات الخاطئة السائدة في المجتمع حول زواج الصغيرات والبدائية من العلماء وخطباء المساجد الذين تقع عليهم مسؤولية كبيرة لأن بعضهم يحرص على الزواج المبكر بل ويضرب له الخطب والمقالات والموعظ والفتاوى التي تجرم من يقف ضد زواج الصغيرات بينما الدين الإسلامي واضح في هذا الموضوع وهناك الكثير من العلماء الذين تقع عليهم المسؤولية في توضيح الأمور لمن لا يفهم ولن يعتبر تعاليم الدين فقط هي إباحة زواج الصغيرات وربما يغيب عليهم أن أساس التكليف الشرعية في الإسلام هو الرشد والرشد يعني سلامة العقل وحسن التصرف وهو بمعنى التكليف ومسؤولية الإنسان عن فعله ونفسه تبدأ من وصوله سن الرشد طبقاً للقرآن الكريم والزواج يعتبر تكليفاً شرعياً ولا يتم إلا عند بلوغ سن الرشد أي عند اكتمال العقل والجسم معاً بمعنى أن يكون الإنسان سواء كانت البنت أو الولد مستطيعاً وراشداً أفلا يعقلون.

أضرار نفسية وصحية

أما الصحفية هناء الفقيه من موقع حضرموت نت فقد تحدثت وقالت: زواج الصغيرات فيه خلوية على البنت نفسياً لأنها ستعاني نفسياً وتكون هناك أضرار نفسية وصحية وقد يكون الزواج فاشلاً، فالعادات والتقاليد تلعب دوراً في انتشار هذه الظاهرة.

مؤكدة أهمية صدور قانون يحدد السن الآمنة للزواج كونه كفيلاً بحل هذه المشكلة وسيلتزم الناس به.

وقالت: مواجهة المشكلة تتطلب في المقام الأول تبدأ إصدار القانون ومن ثم التوعية بمخاطر الزواج المبكر من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومنابر المساجد والمدرسة وغيرها من قنوات التوعية.

تزويج الصغيرات بمثابة قتل بطيء، لهن وجريمة ترتكب في حقهن على مرأى ومسمع من الجميع



حسن الوريث



خالد الشهاري



عادل البوعة

الزواج المبكر مسؤولية مشتركة تبدأ من الرجل الذي ينبغي عليه أن يكون عقلانياً ويتحلى بقدر كبير من المسؤولية وأن يبحث عن امرأة ناضجة جسدياً ونفسياً وعمرها أكثر من 18 عاماً، وإلا يفكر بالزواج من طفلة، كذلك الآباء عليهم أن يتقوا الله في بناتهم وأن لا يلقوا بهن إلى التهلكة، أيضاً السلطة التشريعية يجب أن تمتلك الشجاعة وتعمل على انجاز قانون الأمومة الآمنة الذي يحدد سن الزواج وأن يقترن ذلك القانون بعقوبة رادعة بحق المخالفين.

تزويج الكيبرات

ويقول الصحفي حسن الوريث: هناك حرب طاحنة تدور رحاها في اليمن بين أنصار الزواج المبكر أو «زواج الصغيرات»، وبين من يقفون في الخندق المضاد له والناس محتارون بين هذا وذاك فأناصر الزواج المبكر يسوقون أدلة وبراهين لإقناع الناس بمدق كلامهم وصوابية فتاواهم ومن يقف ضد الفكرة يحاول أن يقنع المجتمع بأضرار وآثار زواج الصغيرات السلبية من النواحي الاجتماعية والصحية والاقتصادية والأخلاقية وغيرها.

واعتقد أن هناك قضية مهمة يجب على أنصار الزواج الصغيرات أن يلتفتوا إليها بل ويوجهوا جهودهم إلى إنشاء جمعية وطنية لتزويج الكيبرات بدلاً عن الصغيرات فمجتمعنا بدأ يعاني من ظاهرة العنوسة فهناك أعداد كبيرة وهائلة من النساء تجاوزن سن الزواج وعلينا أن نساعدن على ذلك بدلاً من البحث عن تزويج الصغيرات وإصدار الفتاوى لتبرير ذلك ولا يعلمون أنهم

ظاهرة تفشي الزواج المبكر أن نضع سياسة لمواجهة هذه الظاهرة من خلال تبني تشريعات سياسية شاملة ووضع خطط وتوجهات في مجال التشريعات وبرامج لمكافحة زواج القاصرات بمشاركة الجهات الرسمية والمنظمات المحلية والدولية ذات الاختصاص لرسم سياسات وآليات لحماية المرأة وكذا العمل على إنشاء مراكز لحماية وتاهيل النساء المعنفات وإجراء دراسات وأبحاث لمعرفة الدوافع والأسباب للعنف الذي تتعرض له القاصرات من أجل وضع حد لذلك الالتهاب وبهذا يتحقق الشعاع «من السلام في البيت إلى السلام في العالم»، لنحد النزعة المسلحة ونهني العنف ضد المرأة.

قتل بطيء

أما الصحفي عادل البوعة فقد تحدث من جانبه وقال: اعتقد أن تزويج الفتيات وهن في سن صغيرة هو بمثابة قتل بطيء لهن، وجريمة ترتكب في حق قاصرات على مرأى ومسمع بالمعروف أن الفتاة حتى وإن كبر جسدها فإنها لم تنضج بعد ولم تصل بعد إلى مرحلة النضج الجنسي والعقلي والبدني والتي تكون فيها قادرة على تحمل مسؤوليات الزواج والبيت والحمل والولادة وغيرها. لهذا يجب على المجتمع تفهم الآثار السلبية التي تنجم عن هذه الظاهرة والتي تنعكس على الفتاة بدرجة رئيسية وعلى الأبناء بدرجة ثانية وعلى الزوج نفسه والمجتمع والبلاد برمتها، فالزواج يحرم الفتيات من التعليم والعلوم أن معدل الإنجاب يزيد عند النساء غير المتعلمات ويقفل عند الحاصلات على مؤهلات ثانوية عامة فما فوق.

وأوضح البوعة أن مسؤولية الحد من ظاهرة

مشكلة رئيسية

الصحفي خالد الشهاري يقول: زواج الصغيرات يعد من المشاكل الرئيسية التي تواجه المرأة في المجتمعات اليمنية على مر الأوقات، ومن الأسباب التي ساهمت في السكوت عنه طوال الفترات الماضية غياب دور وسائل الإعلام التي لم تكن بالمستوى لتغطية كافة المشاكل التي يعاني منها المجتمع وبعدها عن تناول القضايا الاجتماعية وكذا دور منظمات المجتمع المدني التي لم تكن موجودة أصلاً والثقافة الاجتماعية السائدة في فرض القيود على المرأة ما جعلها ترضع للواقع الاجتماعي وتحمل تبعاته ولو كان على حساب حياتها.

ويرجع انتشار زواج الصغيرات أو القاصرات وهن لم يبلغن الـ 18 من العمر إلى أسباب تقليدية وثقافية واقتصادية ودينية. ونحن هنا بصدد الحديث عن هذه الأسباب والمخاطر التي تواجه المجتمع جراء انتشار وتفاقم زواج القاصرات دون تحريك ساكن من الجهات المعنية بوضع التشريعات التي تحد من هذه الظاهرة ووفقاً

باتت تهدد حياة كثير من الفتيات اليمنيات ووفقاً لإحصائيات الحكومة اليمنية والدراسة التي أجرتها منظمة اليونيسيف فقد أظهرت النتائج أن 52% من الفتيات تزوجن قبل سن الـ 18 من العمر و14% قبل 14 من العمر وبالتالي هناك مخاطر كبيرة تنتظر هؤلاء الفتيات ومصير محتوم في تعريض حياتهن إلى مخاطر صحية ونفسية نتيجة التحول الجسدي الذي طرأ على حياتهن ناهيك عن الحرمان من مواصلة التعليم وتحمل أعباء المسؤولية التي لا تتواءم مع أعمارهن فتفشي زواج الصغيرات في اليمن يرجع بالدرجة الأساسية إلى العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة والحالة الاقتصادية ناهيك

عن المخاطر الصحية التي تلحق بالأم والجنين من خلال ازدياد نسبة الولادة قبل الأوان ونقصان وزن المولود واحتمال وفاته والمضاعفات التي تحدث للام القاصر أثناء الولادة لذا فقد صنفت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ظاهرة انتشار الزواج المبكر في اليمن شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة.

توعية ووضع سياسات

وأضاف الشهاري بالقول: بهذا المناسبة أذعو وسائل الإعلام كافة وخاصة الرئية والتي يكون لها الأثر المباشر في التأثير على المجتمع أن تقوم بدورها في ترسيخ ثقافة المساواة في الحقوق بين الذكور والإناث وأن تمارس دورها الإيجابي لا أن تزيد الفجوة بين الرجل والمرأة من خلال المسلمات اليمنية على الدونية للمرأة ما جعلها شخصية سلبية معرضة للأخطاء دائماً فإن مثل هذه الأعمال تخلق حالة من التشكيك بقدره المرأة وإمكاناتها في المشاركة الفاعلة في الحياة المجتمعية. لذلك لابد علينا إذا أردنا محاربة

جمعية القابلات تدرب المستفيدات من برنامج الناسور الولادي في مجال الأشغال اليدوية

سعاد قاسم: نسعى إلى تقديم الدعم والمساندة للنساء اللاتي عانين من الناسور الولادي

صنعاء... الحزمي:

نظمت الجمعية الوطنية للقابلات اليمنيات بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بالعاصمة صنعاء على مدى أسبوع دورة تدريبية في مجال الأشغال اليدوية للمستفيدات من برنامج الناسور الولادي من مختلف محافظات الجمهورية. وأوضحت رئيسة الجمعية سعاد قاسم أن المشاركات في الدورة من من خضعن لعمليات في علاج الناسور الولادي خلال الفترة الماضية في إطار البرنامج الذي نفذته الجمعية وبالتعاون مع هيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهن ممن عانين كثيراً جراء إصابتهن بالناسور الولادي وتخلى عنهن أزواجهن أو من يعولهن بسبب الإصابة وأصبحن غير قادرات على مواجهة متطلبات الحياة المعيشية كونهن من مجتمعات فقيرة وناحية. وقالت إن الجمعية ومن خلال مشروع دعم الحالات المتضررة جراء الإصابة بالناسور الولادي والممول من صندوق الأمم المتحدة للسكان

تسعى إلى تأهيل كل النساء اللاتي فقدن من يعولهن بتدريبهن على حرف يدوية كالخياطة والحياكة والتطريز ومنحهن مكائن خياطة وأدوات العمل ليتمكن بعد استكمال عملية التدريب من الاعتماد على أنفسهن ومن يعلن من أطفاهن. وأكدت أهمية الاهتمام بهذه الشريحة التي عانت كثيراً وتخلى عنها أقرب الناس إليها وأصبح في أمس الحاجة إلى من يقف إلى جانبهن في هذه الظروف وتقديم الدعم النفسي والمادي لهن ليتمكن من مواصلة حياتهن الطبيعية في المجتمع. مؤكدة أن الفكرة التي بدأ تنفيذها على الواقع خلال الفترة القليلة الماضية قد حققت نجاحاً كبيراً وتركت أثراً في حياة المستفيدات وعادت لهن الثقة بأنفسهن وساعدتهن في تخفي الحالة النفسية السيئة التي عشنها خلال الفترة الماضية. وأشارت سعاد قاسم إلى أن الجمعية تسعى ومن خلال هذا المشروع إلى تقديم الدعم والمساندة لأكثر عدد ممكن من النساء اللاتي عانين من الناسور الولادي وخضعن لعمليات جراحية سواء ممن نجحت عملياتهن

أو ممن لم تنجح عملياتهن الجراحية ممن يعانين من ظروف معيشية صعبة لكي لا يصبحن عائلة على أهاليهم. وأكدت سعي الجمعية لتلبية مستوى التغيير الذي سيطر في حياة المستفيدات ومساعدتهن على مواجهة أي تحديات أو صعوبات قد يواجهنها مستقبلاً كونه يهدف إلى تنمية المرأة وتحسين ظروفها المعيشية. من جانبها عبرت إحدى المستفيدات من المشروع والمشاركات في الدورة ريم أحمد عبده من محافظة إب عن سعادتها البالغة بما قدم لها من عون ومساعدة لتبدأ حياتها من جديد بعد معاناة طويلة ومريرة نتيجة إصابتها بالناسور الولادي. وقالت إن تدريبها على الأشغال اليدوية من قبل جمعية القابلات ومنحها ماكينة خياطة ساعدتها في مواجهة أعباء الحياة وقد منحتها الثقة بالنفس وساعدتها في تجاوز ما مرت به من معاناة والم. بدورها وأوضحت إحدى المستفيدات من محافظة المحويت عن سعادتها



البالغة بهذه الرعاية والاهتمام الكبير الذي فقدته من أقرب الناس إليها. وقالت "إن الله لم يضيعني وقت بعد لي من يساعديني ويأخذ بيدي بعد أن تخلى أقربائي عنني بسبب إصابتي بالناسور الولادي". وأعربت عن شكرها وتقديرها لجمعية القابلات ولكل من وقف إلى جانبها وساعدها في تخفي معاناتها ومم يد العون والمساعدة لها ولبيضة النساء اللاتي عانين من الناسور الولادي.